المشهد الأول

ألغاز الديمقراطية الوافدة

الدعوة لتطبيق الديمقراطية أصبحت تتردد على مستويات متعددة، لعل أهمها دعوة الولايات المتحدة الأمريكية لتطبيق الديمقراطية فى كل بلاد العالم، خاصة الدول العربية والإسلامية. بل إن السياسة الخارجية الأمريكية ـ خاصة منذ ولاية الرئيس جورج دبليو بوش الأولى والثانية ـ جعلت تطبيق الديمقراطية فى دول العالم النامى ـ ومنها الدول العربية والإسلامية ـ جزءا أصيلا من جدول أعمالها، ومسئوليتها الأولى. فالسياسة الخارجية الأمريكية ترى أن عليها تطبيق الديمقراطية، وتحقيق الحرية لدول العالم، كما جاء فى خطاب الولاية الثانية للرئيس جورج بوش. ويقوم هذا الخطاب على فرضية أن الشعوب تريد هذه الديمقراطية، وستقوم الولايات المتحدة بتحرير الشعوب من الحكم الاستبدادى لتحقق لهم الديمقراطية والحرية. وما يحدث فى العراق وأفغانستان هو نموذج لنشر الديمقراطية والتحرر من خلال القوة الأمريكية النافذة، بما فيها القوة العسكرية.

ومن الضرورى التحفظ على مسألة تبنى أمريكا ـ كقوة عظمى ـ لبرنامج لتغيير العالم، مهما كانت الشعارات. فالأمر يعنى التدخل فى الشئون الداخلية لدول العالم. وكأن السياسة تتحدد من خلال القوة العظمى، وتطبقها الدول الأضعف، أو نقول الدول التابعة. وعلينا أن نسأل، كيف يمكن تحرير شعوب العالم دون أن يكون لها رأى فيما يحدث؟ وهل هذا التوجه هو محاولة لفرض الهيمنة الأمريكية على العالم؟

وإذا تجاوزنا مسألة تحرير العالم، سنرى أن السياسة الأمريكية قد حددت صورة لنظام الحكم ـ واجبة التطبيق ـ بدعوى أنها مطلب شعبى، وتلك الصورة هى مفتاح فهم السياسة الأمريكية، وتحديد غاياتها النهائية. فالهدف من التحرر على النمط الأمريكى، هو تطبيق النظام السياسى الديمقراطى، لذا علينا أن نحدد شكل هذا التطبيق كما يحدث فى العراق وأفغانستان، وكذلك فى فلسطين. وأول ما نلاحظه أن تحرير شعوب المنطقة يعنى تخلصهم من أنظمة سياسية أو تيارات سياسية لصالح أنظمة وتيارات أخرى. ويفهم من ذلك التخلص من التيارات السياسية «الاستبدادية» لصالح التيارات السياسية «الديمقراطية»، وكذلك التخلص من التيارات «الإرهابية» لصالح التيارات «التحررية». والواقع يؤكد أن السياسة الأمريكية هى التى تصنف التيارات السياسية وتحدد المسموح والمرفوض. والحقائق تؤكد أن فئة التيارات «الإرهابية»

تتوسع لحد يشمل كل معارضة للسياسات الخارجية الأمريكية، وكل معارضة للسياسات الإسرائيلية فكل من يعارض السياسة الأمريكية الإسرائيلية يكون ضد الديمقراطية، وبالتالى لا يجوز أن تكون له حرية العمل داخل التجربة والتطبيق الديمقراطى.

وفى الكثير من الحوارات والكتابات العربية ـ والتى يتبناها دعاة الديمقراطية من العرب، المنتمين للمشروع السياسى الغربى ـ نرى تلك التصنيفات التى تحدد من يحق له العمل من خلال النظام الديمقراطى، ومن يعتبر عدوا للديمقراطية، وبالتالى لا يكون له الحق فى العمل السياسى داخل أى نظام ديمقراطى. والمشكلة تتمثل فى مفهوم المعاداة للديمقراطية، ففى التصور الأمريكى المطبق فى العراق مثلا، نجد أن من يخالف السياسات الأمريكية يصبح عدوا للديمقراطية. لكن الأهم من هذا، أن من يخالف المشروع السياسى الغربى يعتبر عدوا للديمقراطية أيضا.

من هذا يتضح الجانب الأساسى فى مأزق الديمقراطية. فالأمر ليس فقط بسبب التدخل الخارجى وفرض الهيمنة، ولكن الأمر يتعلق أيضا بالتيارات المسموح لها بالعمل من خلال النظام الديمقراطى؟ ومعظم السياسات الغربية ـ وأيضا مواقف المثقفين العرب من وكلاء المشروع الغربى ـ تؤكد على أن الديمقراطية نظام يسمح بالعمل السياسى الحر للمشروعات السياسية الغربية، أى التى تنتمى لمرجعية التجربة السياسية

الغربية. فالديمقراطية التى ترتبط بعدد من القيم الغربية الأساسية ليست نظاما للعمل السياسى الحر، بل هى نظام يفترض أن التيارات الأساسية التى ستمارس العمل من خلاله تنتمى لنفس مرجعيته الغربية.

وما يحدث فى العراق يمثل النموذج الأهم فى أول عملية لتصنيع الديمقراطية، رغم أن التوجهات السياسية لا تصنع. ولكن أهمية تجربة العراق أنها تؤكد أن ما تريده أمريكا ـ كنموذج للديمقراطية ـ يصطدم مع العديد من التيارات السياسية الفاعلة فى الشارع العربى، بما يستلزم إعادة تشكيل الشارع السياسى. ومعنى ذلك أن بداية التحرر والديمقراطية لن تكون إلا بعزل التيارات التى لا تنتمى للتجربة السياسية الغربية كمرجعية لها، وهى فى النهاية التيارات المحلية، ومنها التيارات الإسلامية. وكأن الحرية التى تنادى بها الولايات المتحدة الأمريكية هى حرية التيارات السياسية التى تتبع النظام الغربى دون غيرها.

ولعل هذه الصورة أكثر مناسبة لشرح ما يحدث، فالسياسة الخارجية الأمريكية لا تريد تحرير العالم، بل تريد تغريب العالم، وتغريب النظم السياسية، من خلال محاربة الأشكال والنماذج المحلية، لصالح النموذج الغربى الوافد. والهدف النهائى لهذه الخطة هو فرض الهيمنة الأمريكية، ولكن ليس فى صورة من صور الاستعمار القديم، بل فى صورة الاستعمار الجديد، الذى لا يحتل الأرض فقط، بل يحتل العقول أيضا. ولعل هذا الأمر يلفت الانتباه لتغير الهدف الإمبراطورى، بين استعمار

قديم وآخر حديث. فالإمبراطورية الأمريكية الحديثة تقوم على إعادة إنتاج العالم داخل نموذج سياسى واحد، بهدف تعظيم مدى نفاذ النظام الرأسمالى العالمى، وتوحيد الأسواق، والسيطرة على حركة التجارة، والسيطرة أيضا على منابع المواد الخام ـ ومنها النفط ـ ويبدو أن الاستعمار الحديث لا يتحقق من خلال السيطرة على مقدرات البلاد المستعمَرة كما كان يحدث فى الماضى، بل يتحقق من خلال تحويل البلاد المستعمَرة أو المهيمَن عليها إلى عناصر نشطة وفاعلة فى تنفيذ المشروع السياسى الغربى، بل نقول المشروع الحضارى الغربى. وقد يكون هذا التحول الجديد، من استعمار الأرض، إلى استعمار العقول، بسبب تضخم النظام الرأسمالى، وحاجته المستمرة إلى ضم بلاد وشعوب إلى فلكه.

وعندما نتناول قضايا الديمقراطية والإصلاح السياسى علينا تعريف المفاهيم تعريفا دقيقا. فلا يكفى القول بأننا نريد الإصلاح من الداخل لا من الخارج، أو نقول: إننا نريد أن يأتى الإصلاح من الداخل قبل أن يأتينا من الخارج. بل علينا التفرقة بين إصلاح يأتى بالنموذج السياسى الغربى، وإصلاح يأتى بنموذج سياسى خاص بحضارتنا ويعبر عن جمهور الأمة. فالإصلاح القادم من الخارج يهدف إلى ممارسة الديمقراطية بين المؤمنين بالمشروع السياسى الغربى. وهو بهذا يُحيِّد جماهير الأمة، ويمنع أى بديل سياسى محلى، نابع من الخصوصية الحضارية والثقافية للأمة. ولهذا يصبح السؤال المحورى حول دلالة

الديمقراطية، فهل هى منهج عمل سياسى يصلح للتطبيق فى كل بلاد العالم؟ أم أنها نظام قيم غربى يؤدى تطبيقها إلى تغريب النظام السياسى وسقوطه فى التبعية الحضارية؟

والحقيقة أن الديمقراطية تمثل نظاما للقيم، وبالتالى فهى تنتمى للحضارة الغربية وقيمها. وما نحتاجه فى الإصلاح الداخلى النابع من حضارتنا هو أن نقتبس أساليب العمل الديمقراطى التى ثبتت فاعليتها فى التجربة الغربية. فالانتخابات مثلا، تمثل وسيلة نافعة للعمل السياسى، بما تشمله من تعدد سياسى، وتنافس حر بين الجماعات السياسية. لهذا نحتاج بالفعل إلى إصلاح سياسى، يستفيد من التجربة الغربية، دون أن ينقلها ويعيد إنتاجها، أى إصلاح سياسى يسمح بتكوين تيارات سياسية تعبر عن الأمة، وليس تيارات سياسية تابعة للتجربة الغربية.

لهذا لا نرى أن الفرق بين الإصلاح من الداخل والإصلاح من الخارج يكمن فى مسألة ممارسة الضغط الخارجى، وما يتبعه من انتقاص من السيادة. فمشروع الإصلاح الأمريكى يقوم أساسا على إهدار حق الأمة فى اختيار النموذج السياسى المناسب لها. فالتحرر الذى تحاول السياسة الخارجية الأمريكية نشره فى بلادنا هو محاولة لفرض تحررنا من قيمنا لصالح فرض القيم الغربية. وكأن حضارتنا هى الاستبداد والإرهاب الذى تريد الولايات المتحدة الأمريكية تحريرنا منه. وما يحدث فى العراق يمثل النموذج الأوضح لتلك الهجمة، فالقوة المفرطة تستخدم لإعادة

تشكيل العقل العراقى، كنموذج لتغيير العقل العربى والإسلامى. وبهذا تصبح الديمقراطية ـ كمشروع غربى ـ عملية هيمنة واستعمار، لا للأرض فقط بل للعقل أيضا. وهى بهذا تمثل محاولة للإبادة الحضارية، نظن أنها غير مسبوقة تاريخيا. ففى الماضى كانت الإبادة للناس أنفسهم، أما الآن فقد أصبحت إبادة للعقل الجمعى وللحضارة، أى محاولة لإعادة إنتاج البشر، وتصنيع للعقول والثقافة والحضارة.

***

تفكيك الأمة العربية

إن المشهد الديمقراطى المزعوم فى العراق يشير إلى جزء مهم من الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية والإسلامية، تؤسس فى العراق لديمقراطية بين الطوائف الدينية والجماعات الفرعية، وليس بين التيارات السياسية، مما يعنى أننا لسنا أمام ممارسة سياسية حرة، بل أمام مشهد اختزال المجال السياسى تماما، ليتم تفجير التنافس الاجتماعى حول المكانة والسلطة والثروة بين الجماعات المختلفة. وفى الواقع سنجد أن الديمقراطية تحولت لمشهد للتفكيك يراد إعادة إنتاجه فى العديد من الدول العربية والإسلامية عند الضرورة. وبهذا أصبح من الضرورى فهم التكوين الجماعى المتعدد لأمتنا.

دراسة تركيب المجتمعات العربية لم يعد سؤالا فى علم الاجتماع، بل أصبح أيضا سؤالا فى مجال الصراعات وقراءة المستقبل وتفسير خطط

الهيمنة الخارجية. فالأمر يحتاج منا إلى تحديد للهوية، ومراجعة للمرجعية الحضارية والتاريخية، كما يحتاج منا لتحديد منهج مواجهة العدوان الخارجي. وربما يكون المشهد العراقي كاشفا عن حجم المشكلة وما فيها من حساسية على مستقبل الأمة. ولكن المشهد السوداني أيضا يكمل الصورة المعقدة، لتفاعل العوامل الداخلية والعوامل الخارجية. وربما تضاف مشاهد أخرى في المستقبل، فالوهن أو الاضطراب الداخلي يتزايد، والمشهد المصري الذي يتفجر على فترات حاضر في الأذهان.

وعلينا في البداية تحديد الصورة من الداخل، فما هو الواقع العربي؟ بل ما هو الواقع الإسلامي أيضا؟ فالأمة العربية الإسلامية والأمة الإسلامية عامة هي جماعة كبيرة من البشر، يربط بينها التاريخ والجغرافية؛ أي الأحداث والواقع والمكان المشترك. ويربط بينها أيضا ـ وهو الأساس الأول ـ القيم المشتركة، أي الحضارة المشتركة. وهذا الرابط يتجسد في وجود نظام قيم عليا ينتمي له المنتمون إلى حضارة واحدة، مما يؤدي إلى وجود توجه عام لهذه الجماعة يحدد لها طريق الحياة. بهذا نعرف وحدة الأمة، في وجود نظام حياة يرتب أسس الاجتماع البشري لها. ومن القيم المشتركة تنتج الحضارة الواحدة، ويتحقق النظام المحقق لترتيب الحياة الاجتماعية.

والقيم العليا، هي الإطار العام، وليست هي تفاصيل التقاليد والسلوكيات الفرعية. فالأمة الإسلامية هي ـ في تصورنا ـ الأمة التي

تقوم على قيم التدين والحق والعدالة والتراحم، والتى يتشكل منها نظام قيم جماعى تضامنى عائلى. وبهذا التعريف المختصر نرى أن ما يجمع الأمة هى تلك القيم التى ترسم نظاما عاما للحياة، وتحدد التوجهات الأساسية، وتنظم علاقات الناس مع بعضهم البعض. مما يحدد الأسس التى تستمر الحياة بها، وتتمكن الجماعة البشرية من الاستمرار ومواجهة الأزمات.

ننتقل بعد هذا إلى واحدة من الخصائص المهمة للأمة العربية والإسلامية، حيث نراها عبر كل عصورها، أمة متعددة الجماعات. فالتاريخ العربى والإسلامى يشهد على تعددية متميزة عبرت عن نفسها فى تعدد الطوائف والملل والمذاهب والجماعات والقبائل. ونفهم من هذا أن الإطار العام الذى يحقق وحدة الأمة يسمح بالتعدد الداخلى لجماعات نوعية، لها ثقافات فرعية، وتنتمى جميعًا للأمة الواحدة، أى أنها تنتمى فى نهاية الأمر لمرجعية القيم العليا المشكِّلة للحضارة العربية والإسلامية.

تلك التعددية فى الثقافات والجماعات الفرعية هى من أهم خصائص الحضارة العربية والإسلامية، مما يعنى أن الحضارة قامت بها، وهى ليست حالة مرحلية، أو خاصية تعبر عن فترة تاريخية معينة. فالمراحل التاريخية المتعاقبة كشفت عن استمرارية هذه التعددية، ولم تؤثر على وجودها أى صراعات وقعت بين الجماعات المشكِّلة للأمة. يدفعنا هذا لنرى أن التعددية الاجتماعية والثقافية هى جزء أصيل من الحضارة، أى أن التنوع

والثراء الداخلى الناتج من التعددية هو أحد الأعمدة التى شكلت الحضارة العربية والإسلامية.

هنا نعود إلى الحالة العربية الراهنة. لنرى أن الجماعات المشكِّلة للأمة فى حالة فرقة نسبية، نجد بعضا من ذلك فى العراق أو السودان، كما رأينا بعضا منها فى لبنان، ونرى أحيانا بعضا من ذلك فى مصر. نفهم من ذلك أن حالة العلاقة بين الجماعات المشكِّلة للأمة تتجه إلى الصراع والفرقة، أكثر من اتجاهها إلى الوحدة. وعلينا أن نعرف الأسباب التى منها أن حالات الضعف والتراجع الحضارى تؤدى إلى التفكك؛ لأن التراجع الحضارى يصيب الإطار العام للحضارة، والوظائف الأساسية له، ومنها أنه الإطار المحرك لكل الجماعات فى سياق واحد منظم. وكذلك نجد أن ضعف النظام السياسى العربى وتفككه يجعله لا يقوم بدور فى تقوية الإطار العام للأمة.

ولكن المشهد العراقى كشف عن أمر شديد الأهمية فى تصورنا. فالنظام العراقى الذى قام على نموذج الدولة القومية المستلهم من التجربة السياسية الغربية قام أساسا على تجاهل التنويعات الداخلية، ومحاولة فرض صورة نمطية واحدة، وكأنها تمثل الإنسان العراقى الرسمى، وتجاهل بذلك كل الصور. وهنا نتعلم من هذه التجربة دروسا مهمة. فعندما سقط النظام العراقى رأينا العراق بكل تنويعاته كما هو، لم تؤثر عليه أى محاولة للتنميط الإجبارى. وعرفنا أيضا أن محاولة التنميط التى

قام بها نظام البعث الحاكم ـ والتى كانت محاكاة لتجربة الدولة الغربية القومية ـ اعتمدت على تمييز جماعة السنة، وتركيب نمط منها لا يعبر عنها، رغم أنه اعتمد عليها، مما أدى إلى تهميش الجماعات الأخرى. ورأينا عند سقوط النظام العراقى أنه كان رغم استبداده الشديد هشا ورخوا. ورأينا أن الجماعات والطوائف والعشائر من القوة والتنظيم بحيث عبرت عن نظام فاعل، ويبدو أنه استمر حيا، رغم كل محاولات التنميط.

وإذا سمينا النظام العربى والإسلامى اختصارا بنظام الطوائف المتعددة، سنرى أن النظام الغربى ليس كذلك. فالدولة القومية الغربية تقوم على فكرة تنميط هوية المواطنين داخل إطار قانونى واحد، لا يفرق بين مواطن وآخر، ولا يسمح بوجود جماعات متعددة لها تميزها الثقافى أو النظامى أو القانونى. فالتجربة الغربية السياسية تعتمد على النموذج الموحد للمواطن، ولا تعترف بالجماعات الفرعية، ولا بنظام الإدارة الذاتية للجماعات الفرعية. وهى صورة تختلف تماما عن الصورة العربية والإسلامية التى كان ينظر لها المستشرقون بوصفها فسيفساء غير مترابطة لعدم قدرتهم على فهم النظام المعتمد على التعدد والوحدة معا.

هنا نصل لأهمية ترجمة المشروع الأمريكى للمنطقة العربية والإسلامية. فمشروع الديمقراطية الأمريكى ـ فى أفضل صورة مثالية له ـ يقوم على تنميط العرب والمسلمين على نموذج المواطن الغربى، مما

يعنى أولا إبادة كل مظاهر التنوع والتعدد، وتحطيم الجماعات الفرعية، ويعنى ثانيا ـ وهو الأهم ـ إعادة إنتاج الإنسان العربى ليكون مواطنًا غربيًا أمريكيًا عالميًا. وعلينا أن نرى أن هذا ما تقوم به تجربة إعادة إنتاج النماذج السياسية الغربية فى بلادنا، حتى وإن قامت بها النظم السياسية العربية، والفرق الأساسى أن المشروع الأمريكى الراهن يهدف إلى التنميط الكامل.

ومع هذا نرى أن السياسة الأمريكية تعتمد على التفرقة بين الجماعات، وكأنها تدعى محاولة الدفاع عن الجماعة المظلومة أو المضطهدة فى وجه الظالمة. والحقيقة أن هذه السياسة تقوم على فرض الهيمنة الخارجية، من خلال إضعاف الداخل فى صراع أو حرب أهلية، أى سياسة «**فرِّق تَسُد**» الشهيرة. والحل الفيدرالى الذى يطرح أحيانا من الغربيين أو من وكلائهم المحليين ليس له علاقة ما بالتعدد الاجتماعى والثقافى الذى نتكلم عنه؛ لأن الفيدرالية تقوم على أسس مكانية، بأن يكون الحكم المركزى المباشر لا يتلاءم مع طبيعة المكان أو حدوده، فيكون النظام الفيدرالى هو النموذج الأمثل. والفيدرالية هنا تسمح بأن يكون لكل كيان جغرافى أوضاع وترتيبات خاصة، ولكنها لا تسمح بالتعدد بين تكوينات ثقافية، وبالطبع لا تسمح بالتعدد فى الإطار القانونى، حيث يظل الأساس أن الجميع هم مواطنون لهم نفس النموذج، وبالتالى لهم نفس الحقوق. وبالطبع فإن الفيدرالية لا تسمح بالتعدد المتقاطع مع المكان. نخلص من هذا أن الفيدرالية ليست هى التعددية.

معنى هذا أن المخطط الأمريكى يقوم على التفكيك أولا لإضعاف الداخل والاستفادة من النزاعات الداخلية، ثم التنميط ثانيا للجميع وداخل نمط واحد، وهو نموذج المواطن الغربى. إننا بصدد عمل منظم من الخارج، وتجارب سياسية داخلية تحاول تدمير التعدد الداخلى واستغلاله فى الوقت نفسه. ونحن بصدد مواقف من نخب عربية تحاول التركيز على الاختلافات الداخلية لتبرهن على عدم وجود وحدة للحضارة العربية والإسلامية، وتنادى فى النهاية بالنموذج العلمانى. وكل هذه المحاولات تقوم على التفكيك ثم التغريب.

ولكن من داخل هذا التعدد نجد جماعات تحاول البحث عن موضعها ومكانها، وتستعين بالخارج على الداخل، وهى فى الواقع تستعين بقوى غربية ـ غالبا أمريكية ـ ضد أنظمة سياسية عربية تتبع النموذج السياسى الغربى، ولا تعترف بالتعددية الجماعية. والمعنى هنا واضح، أن الحل لا يمكن أن يأتى من الخارج؛ لأن التدخل الخارجى يهدف إلى تغيير الأنظمة الحاكمة المتحالفة معه، والتى تستمد نظامها من التجربة الغربية، بأنظمة أخرى مصنعة ومصممة حسب أهداف السياسة الغربية. إن أى جماعة تستعين بالتدخل الخارجى عليها أن تعرف أن هدف التدخل النهائى هو القضاء على تميزها، هى وغيرها من الجماعات. لهذا نحتاج إلى حل داخلى يقوم على النهوض الحضارى، معتمد على كل جماعات الأمة، وعلى تنوعها وتوحدها فى آن واحد.

***